الاتحاد الأوروبي بين تداعيات تفشي جائحة كورونا واستراتيجيات التعاون-

The European Union between the repercussions of the outbreak of the corona pandemic and cooperation strategies.

L'union Européenne entre les répercussions de l'apparition de la pandémie de corona et les stratégies de coopération

بوبصلة أمينة [1]

تاريخ الإرسال: 2022/12/16 تاريخ القبول: 2023/04/15 تاريخ النشر: 2023/12/15

ملخص: تتناول هذه الدراسة تداعيات جائحة كورونا-كوفيد19- على دول الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن هذا الفيروس أصبح يشكل وباء عالمي حسب منظمة الصحة العالمية.

كذلك نظرا للآثار والتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي خلفها هذا الوباء على العالم، بما فيه دول الاتحاد الأوروبي حيث تطرقنا في موضعنا هذا إلى دراسة سيرورة انتشار هذا الفيروس في دول الاتحاد الأوروبي، بعد ذلك تبيان أهم الآثار والانعكاسات التي خلفتها الجائحة على دول الاتحاد الأوروبي سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي.بعدها نحاول إبراز خطط ومجالات التعاون بين دول الاتحاد ومدى قدرة هذه الدول على الحد من انتشار هذا الفيروس.

الهدف من الدراسة هو البحث عن تداعيات جائحة كورونا على دول الاتحاد الأوروبي، وأهم استراتيجيات التعاون والتضامن الأوروبي والتي تدخل ضمن سياسة التضامن الأوروبي بين دول الاتحاد الأوروبي المعمول بها في إدارة الأزمات والكوارث.

المنهجية المتبعة هي وصفية تحليلية من اجل وصف الظاهرة محل الدراسة من خلال رصد لأهم الآثار السلبية للجائحة وتتبع لمسار التعاون الأوروبي للحد من تداعيات كورونا على القارة الأوروبية.

النتيجة المتوصل إليها عدم التزام بعض الدول الأوروبية بمبدأ التضامن الجماعي حيث اتجهت إلى العمل بشكل انفرادي وهو ما صعب من مهمة الاتحاد الأوروبي الذي من المفروض انه يعمل على مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره ككتلة واحدة.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، الاتحاد الأوروبي، التدابير، مجالات التعاون.

Abstract: The spread of the Corona virus epidemic, with the speed and cruelty that the world witnessed, constituted a great shock to many systems, especially the health and economic ones, in countries, whether developed or underdeveloped, as the crisis spread little by little until it covered the whole world.

That is why most of them, including European countries, hastened to take strict measures and measures to limit the spread of the Corona virus, and it has also worked to strengthen areas of cooperation among them in order to confront the epidemic and also to reduce the negative repercussions left by the health crisis on all fields, and this is within the framework of what It is called the European Solidarity Policy.

[1] بوبصلة امينة , جامعة امحمد بوقرة بومرداس, aminabou22@outlook.fr, ALGÉRIE

The aim of the study is to search for the repercussions of the Corona pandemic on the European Union countries, and the precautionary measures and measures taken by European governments, especially those that fall within the European cooperation and solidarity strategies.
The methodology used is descriptive and analytical in order to describe the phenomenon under study by monitoring the most important negative effects of the pandemic and following the course of European-European cooperation to limit the repercussions of Corona on the European continent.
The result reached is that some European countries did not adhere to the principle of collective solidarity and tended to work unilaterally to confront the spread of the virus.

Keywords: Corona virus ; the European union ; measures; areas of cooperation

Résumé : La propagation de l'épidémie de virus Corona, avec la rapidité et la cruauté dont le monde a été témoin, a constitué un grand choc pour de nombreux systèmes, notamment sanitaires et économiques, dans les pays, qu'ils soient développés ou sous-développés, car la crise s'est propagée peu à peu jusqu'à ce qu'elle couvert le monde entier.
C'est pourquoi la plupart d'entre eux, y compris les pays européens, se sont empressés de prendre des mesures et des mesures strictes pour limiter la propagation du virus Corona, et il a également œuvré pour renforcer les domaines de coopération entre eux afin de faire face à l'épidémie et aussi de réduire la répercussions négatives laissées par la crise sanitaire dans tous les domaines, et cela dans le cadre de ce qu'on appelle la politique européenne de solidarité.
L'objectif de l'étude est de rechercher les répercussions de la pandémie de Corona sur les pays de l'Union européenne, ainsi que les mesures de précaution et les mesures prises par les gouvernements européens, en particulier celles qui relèvent des stratégies européennes de coopération et de solidarité.
La méthodologie utilisée est descriptive et analytique afin de décrire le phénomène étudié en surveillant les effets négatifs les plus importants de la pandémie et en suivant le cours de la coopération euro-européenne pour limiter les répercussions du Corona sur le continent européen.
Le résultat obtenu est que certains pays européens n'ont pas adhéré au principe de solidarité collective et ont eu tendance à travailler unilatéralement pour faire face à la propagation du virus.
Mots clés : virus corona; union européenne; mesures ; domaines de coopérations.

مقدمة:

يشكل الانتشار الواسع لفيروس كورونا في العالم صدمة كبيرة للكثير من الدول، وهذا لما خلفه من آثار وانعكاسات على الانظمة الصحية والاقتصادية والسياسية.

لهذا سارعت معظم دول العالم، بما فيها الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير صارمة للحد من تفشي فيروس كورونا، كما عملت على تعزيز مجالات التعاون فيما بينها وذلك لمواجهة انتشار الوباء في المنطقة وكذا للحد من الانعكاسات

السلبية التي خلفتها الأزمة الصحية على كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وهذا في إطار ما يسمى بسياسة التضامن الأوروبي.

المشكلة البحثية: ماهي الانعكاسات والآثار التي خلفتها جائحة كوفيد19 على الاتحاد الأوروبي، وما مدى نجاح الاستراتيجيات والآليات المتخذة لمواجهة هذا الفيروس؟

الفرضيات:

–خلفت جائحة كوفيد 19 آثارا وانعكاسات سلبية في مختلف النظم على دول الاتحاد الأوروبي .

–تعطل نجاح الاستراتيجيات والآليات التي قامت بها دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة تفشي فيروس كوفيد19 بسبب عدم الالتزام بمبدأ التضامن الجماعي بين دول الاتحاد.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة التداعيات والانعكاسات التي خلفها فيروس كورونا على دول الاتحاد الأوروبي، ودرجة التعاون والتضامن بين دوله. فمنذ تفشي الفيروس في العالم أصبحت دول الاتحاد الأوروبي امام اختبار لقياس مدى نجاعة استراتيجياتها وسياساتها التعاونية لمكافحة الفيروس.

أهداف الدراسة: إن هدف الدراسة هو الوصول إلى:

–البحث عن تداعيات فيروس كورونا على دول الاتحاد الأوروبي.

–تبيان مظاهر الدعم والتضامن الأوروبيين وخطط واستراتيجيات التعاون القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل جائحة كورونا.

منهج البحث:اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف الظاهرة محل الدراسة، وكذا لرصد أهم تداعيات وأثار فيروس كورونا على دول الاتحاد الأوروبي، مع تتبع لمسار التعاون والتضامن بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا من اجل الحد من تفشي فيروس كورونا.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة زمنيا على الفترة التي شهدت فيها بدايات تفشي فيروس كورونا منذ أواخر شهر ديسمبر 2019 وإلى غاية ديسمبر 2020 مرحلة انطلاق حملات التلقيح في القارة الأوروبية.

أما الحدود المكانية فهي دول الاتحاد الأوروبي كعينة للدراسة.

تقسيمات الدراسة:تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

–المحور الأول: دراسة سيرورة تفشي فيروس كورونا في دول الاتحاد الأوروبي.

–المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على دول الاتحاد الأوروبي.

–المحور الثالث: خطط التعاون الأوروبي لمواجهة تفشي فيروس كورونا –قراءة في الاستراتيجيات المواجهة ومستويات التعاون–.

الدراسات السابقة:توجد العديد من الدراسات التي تناولت تداعيات جائحة كورونا أو ما يعرف بكوفيد–19– سواء أكانت هذه التداعيات على المستوى الإقليمي أو الدولي أو من حيث المجال اقتصادي أو اجتماعي وصحي. ومن الأبحاث

نجد دراسة للدكتور " توري يخلف" تحت عنوان " **تداعيات أزمة وباء كورونا على العلاقات الدولية**"، المنشورة في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد04، (2020)، تطرق فيها الباحث الى اهم الآثار التي خلفها الوباء على الصعيد الدولي، خاصة في مجال العلاقات بين الدول والتي من المفروض أن يكون هناك تعاون في ظل الأزمات والأوبئة وهذا للحد من تفشيها.

و الباحث توصل إلى نتيجة مفادها أن المصلحة الشخصية لبعض الدول كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف التعاون والتنسيق لمكافحة الفيروس.

-دراسة أخرى للباحثة "سيليني نسيمة" بعنوان " **تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا كوفيد-19-**" مقالة منشورة في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد58، العدد02، (2021)، هدف البحث تمحور حول دراسة التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الجائحة مع تقييم مدى نجاعة هذه الإجراءات في الحد من انتشار فيروس كورونا.و النتيجة التي خلصت إليها الدراسة هي أن الاتحاد الأوروبي هو مجرد اتحاد مالي يفتقر إلى روح التضامن الذي يعتبر أهم مبدأ يرتكز عليه الاتحاد الأوروبي في تعامله كتكتل اقتصادي ومالي وحتى سياسي.

أما الموضوع الذي نحن بصدد دراسته فهو لا يختلف كثيرا على هاتين الدراستين فهناك أوجه التشابه فيما يخص رصد لأهم التداعيات والآثار التي خلفها وباء كورونا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لكن أوجه الاختلاف فهو واضح مع الدراسة الأولى التي تناولت تداعيات كورونا على العلاقات الدولية أما الثانية فهناك تشابه من حيث دراسة تداعيات كورونا على دول الاتحاد الأوروبي مع تتبع لمسار التعاون الأوروبي لمكافحة أزمة وباء كورونا.

1- دراسة سيرورة تفشي فيروس كورونا في دول الاتحاد الأوروبي:

لقد فاجأت كورونا العالم في أواخر عام 2019، فعلى الرغم من أن الكثيرين قد نسبوا بدايتها إلى الأول من شهر ديسمبر تزامنا مع تسجيل أول حالة واقعية في الصين، إلا أن بدايتها الفعلية غير مؤكدة حتى الآن بشكل فعلي.

و في الوقت الذي قلل فيه المجتمع العالمي من خطورة الفيروس معتقدين بأنه سوف يبقى محصورا ضمن بعض الدول التي تتعامل مباشرة مع الصين، انتشر الفيروس بشكل سريع وغير متوقع في جميع دول العالم بما فيها دول الاتحاد الأوروبي. (حساني، 2020، صفحة 587)

و عليه، فقد باتت أوروبا البؤرة العالمية لفيروس كورونا منذ بداية افريل 2020، ورغم الارتفاع المتسارع في حالات الإصابات بفيروس كورونا، وتسجيل ايطاليا أعلى نسبة في العالم إلا أن استجابة الاتحاد الأوروبي اتسمت بالبطء الشديد، وبدا غير مدرك لحجم الخطر الذي يتهدد الدول الأعضاء به، ووصفت الاستجابة الأولية له بالارتباك، مما عرضه لانتقادات شديدة من الدول الأكثر تضررا مثل ايطاليا واسبانيا، ورغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالخطأ في التعامل مع الحالة الايطالية وتقديم

اعتذار رسمي، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يتوصل إلى الاتفاق على خطة الدعم الاقتصادي لمواجهة الأزمة إلا في افريل 2020، حيث تشير الإحصائيات حتى 24 مارس 2021 إلى تسجيل ايطاليا 3.53 مليون مصاب و108 ألف وفاة، اسبانيا تسجيل 3.26 مليون مصاب و75.010 وفاة، ألمانيا تسجيل 2.78 مليون مصاب، و75.959 وفاة، فرنسا تسجيل حوالي أكثر 4.55 مليون مصاب و94.596 وفاة).(**COVID–19pandemic, 2020**) بعد وصول كل من ألمانيا وايطاليا واسبانيا وفرنسا وبلجيكا إلى ذروة معدل الإصابات.

كما أحصت الدول الأوروبية وفاة أكثر من مليون شخص بكوفيد –19 منذ ظهور الفيروس للمدة الأولى في الصين في ديسمبر 2019، بحسب تعداد لوكالة الإنباء الفرنسية بالاستناد إلى السلطات الصحية، لكنها تبقى تقديرا جزئيا للعدد الفعلي للوفيات، وسبق أن تجاوزت أوروبا عتبة نصف مليون وفاة في 17 ديسمبر 2020، بعد احد عشر شهرا على إعلان أول وفاة في الصين، فقد قضى نصف مليون شخص آخرين في اقل من أربعة أشهر، وتشكل الوفيات التي أحصيت في أوروبا أكثر من ثلث 2.94 مليون شخص توفوا في العالم، من أصل 136 مليون إصابة تم رصدها منذ بدء تفشي الوباء. (فيروس كورونا، أوروبا تتجاوز عتبة المليون وفاة بسبب الوباء،، 2021).

كما سجّلت السلطات الصحية في فرنسا وإسبانيا خلال شهر ديسمبر 2021 حصيلة قياسية لأعداد الإصابات بفيروس كورونا، وبينما سارعت إيطاليا لحظر الاحتفالات العامة بالعام الجديد، أعلنت الولايات المتحدة إجازة دواءين لمعالجة الفيروس.

ومع استمرار تفشي المتحور "أوميكرون" في القارة الأوروبية، ليصبح السائد سجّلت فرنسا أكثر من 91 ألف إصابة جديدة بفيروس كورونا، في أكبر عدد إصابات يومية تسجله على الإطلاق منذ تفشي الجائحة.كما ارتفع عدد الوفيات بينما تواجه البلاد موجة الخامسة من الفيروس

فقد صرح وزير الصحة الفرنسي "**أوليفيه فيران**" قائلا: "أرقام اليوم ليست جيدة" ، كما أظهرت بيانات الوزارة أن فرنسا سجلت 179 وفاة أخرى في المستشفيات خلال الساعات الـ24 الماضية، في حين بلغ عدد مرضى كوفيد–19 في وحدات العناية المركزة 3208 مرتفعا بواقع 61 مريضا عن اليوم السابق.

وفي إسبانيا، ارتفعت حصيلة الإصابات بفيروس كورونا بنسبة 250% لتصل إلى نحو 73 ألف حالة. وأبلغت وزارة الصحة الإسبانية، عن رصد 72 ألفا و918 حالة إصابة بفيروس كورونا، الخميس. ولليوم الثالث على التوالي تحطم إسبانيا الرقم القياسي لسجلها الوبائي للحالات اليومية بعد تسجيل حوالي 49 ألفا و800 إصابة و60 ألفا في يومين فقط. (كورونا.....حصيلة قياسية بفرنسا و اسبانيا و إلغاء لاحتفالات العام الجديد بايطاليا"،، 2021).

2-التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على دول الاتحاد الأوروبي:

يعيش العالم منذ أكثر من عام تبعات فيروس كورونا في مجالات متعددة، وأبرزها المجال الاقتصادي، نتيجة الإغلاق وتوقف بعض قطاعات الإنتاج عن العمل. ظهر ذلك بشكل ملموس في الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي.

رغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالخطأ في التعامل مع الحالة الإيطالية وتقديم اعتذار رسمي من رئيسة المفوضية الأوروبية "**أورسولا فون دير لاين**" عن "خذلان" الاتحاد الأوروبي لإيطاليا، إلا أن الاتحاد لم يتوصل إلى الاتفاق على خطة الدعم الاقتصادي لمواجهة أزمة كورونا إلا في10 افريل 2020 بالرغم من وصول كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا إلى ذروة معدل الإصابات المرتفعة في اليوم. (تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الاوروبي و مستقبله، 2020).

وتسبب فيروس كورونا في إصابة أوروبا الغربية بضربة مدمرة لا مثيل لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومما لا شك فيه أن فرض حجر صحي على السكان وإغلاق الحدود الدولية وإيقاف الصناعات العالمية الرئيسية سيعيق إلى حد كبير الاقتصادات الأوروبية القوية فترة زمنية كبيرة وغير محددة. وفي ضوء هذا، تهدد العواقب القصيرة والطويلة الأمد للجائحة استمرار تنفيذ المبادئ التأسيسية للاتحاد، وبالتالي تقوض عقودا من العمل الذي قام به لضمان التعاون السياسي والاقتصادي بين بعض الاقتصادات الأكثر تقدما في العالم. وفي هذا الصدد، حذر "جاك ديلورز" الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية من أن "جائحة فيروس كورونا تمثل خطرا قاتلا على الاتحاد الأوروبي". (تداعيات جائحة فيروس كورونا على مستقبل الاتحاد الأوروبي"، ، 2021)

إن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي عديدة وعميقة، والسبب في ذلك يعود لعدة عوامل رئيسية هي:

1-تأثر عنصر العرض بسبب تعطل عجلة الإنتاج نتيجة كثرة الإصابات بالفيروس وإجراءات احتوائية.

2-تأثر عنصر الطلب عالميا وبالأخص في قطاعي السياحة والترفيه.

3-انتشار الآثار عالميا نتيجة انتقال الفيروس عبر الحدود.

4-نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، الصين. (جمجموم،، 2020، صفحة 02).

يشير الخبير الاقتصادي في مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة الدكتور "**عمر العبيدلي**" إلى صعوبة تقييم حجم الضرر الاقتصادي حاليا بسبب حجم الأزمة وتعقدها وقلة البيانات وصعوبة النمذجة، إلا انه يحصر التداعيات الاقتصادية على النظام الاقتصادي في مسارين هما:

أ– التداعيات قصيرة الأجل:

-تكلفة الإجراءات الصحية: التي تشمل الحجر والتحاليل، والمعدات الخاصة، والساعات الإضافية للكوادر المتخصصة.

-الإجراءات الوقائية الصحية: التي تشمل المعقمات والكمامات، واللقاحات (عندما تتوفر قريباً).

– الإجراءات الوقائية غير الصحية: والتي تشمل الترتيبات الأمنية عند الحدود وفي المنشآت العامة، ولإنفاذ الحجر العام وحظر التجوّل.

-ساعات العمل المفقودة للمصابين وبسبب الغياب الوقائي، وبسبب الغياب للاهتمام بالأطفال بعد إغلاق المدارس.

--تضرر جميع القطاعات، ولكن خمس قطاعات هي الأكثر تضررا: السياحة، الطيران والبيع بالتجزئة وقطاع الضيافة وقطاع المواصلات.

ب– التداعيات الاقتصادية طويلة الأجل: حيث من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأوروبي انكماش، من خلال إفلاس الأفراد غير القادرين على سداد ديونهم، تسريح العمال والموظفين الذين يعملون في شركات غير قادرة على دفع رواتبهم (المجالي،، 2021، صفحة 10)، فقد سجل اقتصاد منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي انكماشا خلال العام 2020، وسط أزمة حادة عصفت بالتكتلين، بسبب جائحة كورونا وما تبعها من إغلاقات قسرية لغالبية المرافق الحيوية.

وقال مكتب الإحصاءات الأوروبي "**يوروستات**" إن الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو انكمش بنسبة 6.8 بالمئة خلال العام الماضي، كما انكمش اقتصاد الاتحاد الأوروبي بنسبة 6.4 بالمئة، بحسب تقديرات أولية.

وبحسب البيانات، انكمش الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو (19 دولة) بنسبة 0.7 بالمئة على أساس ربعي في الربع الأخير من 2020، وسط استمرار تأثيرات الجائحة.

وكان الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، سجل ارتفاعا بنسبة 12.4 بالمئة خلال الربع الثالث 2020، بعد الانكماش القياسي خلال الربع الثاني من العام بنسبة 11.7 بالمئة.

وعلى أساس سنوي، انكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 5.1 بالمئة في الربع الرابع من العام الماضي، قياسا على انكماش بنسبة 4.3 بالمئة بالربع السابق له. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي (27 دولة)، أظهرت البيانات تسجيل انكماش بنسبة 0.5 بالمئة على أساس ربعي خلال الربع الرابع 2020، وانكماش على أساس سنوي 4.8 بالمئة.

وأفادت البيانات بأن فرنسا وإيطاليا، ثاني وثالث أكبر اقتصاديين في منطقة اليورو، سجلتا انكماشا بنسبة 1.3 بالمئة و2 بالمئة على التوالي خلال الربع الأخير على أساس فصلي.

في المقابل، سجلت ألمانيا – أكبر اقتصاد بالمنطقة – نموا بنسبة 0.1 بالمئة قياسا على الربع الثالث من 2020.

وتشمل منطقة اليورو، بلدان بلجيكا وألمانيا وإستونيا وإيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وقبرص الرومية، ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا. فيما يضم الاتحاد الأوروبي دول منطقة اليورو، إضافة إلى كل من بلغاريا والتشيك والدنمارك وكرواتيا والمجر وبولندا ورومانيا والسويد (حاتم،، 2021).

اقر مفوض الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي "باولو جنتيولني" بان اقتصاد التكتل تضرر من جائحة كورونا بأكثر مما كان متوقعا". و قال المسئول الأوروبي أن فرنسا وايطاليا واسبانيا تستعد لانكماشات حادة، بينما يمكن لألمانيا وهولندا وبولندا أن تتوقع انكماشات اقل حدة.

كما حذرت المفوضية الأوروبية، من أن الآثار الاقتصادية فيروس كورونا، ستكون مدمرة بالنسبة لمنطقة اليورو، متوقعة ركودا غير مسبوق في عام 2020 وتوقعت تراجع إجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو بنسبة 8.7 بالمائة في 2020 قبل أن يتحسن في 2021 ب+6.1 بالمائة وهي أسوأ مما كان متوقعا في مطلع ماي 2021 وكانت بروكسل توقعت في مطلع ماي 2021 تراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 7.7 بالمائة في عام ثم انتعاشا عام 2021 يبلغ 7.4 بالمائة وهناك ثلاث دول متضررة بشكل خاص من الركود هي ايطاليا واسبانيا وفرنسا، مع تراجع إجمالي الناتج الداخلي بأكثر من 10 بالمائة في 2020 (اسبانيا ستشهد تراجع إجمالي الناتج الداخلي لديها بنسبة 11.2 بالمائة في عام 2020 قبل أن يتحسن في 2021 ب+6.1 بالمائة، فيما يتراجع في اسبانيا بنسبة 10.9 بالمائة في عام 2020 ثم يتحسن في السنة التالية ليصل إلى +7.1 بالمائة أما في فرنسا، فيمكن أن يتراجع بنسبة 10.6 بالمائة في عام 2020 ثم ينتعش ليصل إلى 7.6 بالمائة في العام 2021 (آثار مدمرة للجائحة على الاقتصاد الأوروبي...و طريق التعافي محفوف بالغموض"، ، 2020).

و أكد "شاهين فالي" من كلية الاقتصاد بلندن إلى أن أوروبا ما تزال في قبضة جائحة كورونا، إذ أدى ظهور طفرات جديدة وأكثر عدوى إلى إجبار العديد من الدول الأعضاء على إعادة تطبيق تدابير الاحتواء أو تشديدها، مع الإبقاء على نوع من "التفاؤل الحذر" مع بدء برامج التلقيح، وكان الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي سجل أسوأ انخفاض على الإطلاق في الربع الثاني من العام 2020، بعدما ضربت بنسبة 11.9 بالمائة وفقا لتقدير أولي نشره مكتب إحصائيات الاتحاد الأوروبي "**يوروستات**" حينها (التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية "، ، 2021).

جدول رقم (01): يمثل أثار الجائحة على الناتج الداخلي الخام لبعض دول الاتحاد الأوروبي–

الدولة	الناتج الداخلي الخام 2020	الناتج الداخلي الخام 2021	معدل البطالة 2020–2021	معدل التضخم بالمائة
ألمانيا	3.89تريليون دولار	4.26تريليون دولار	%5.5- %5.5	8.7-8.1
فرنسا	2.63 تريليون دولار	2.96 تريليون دولار	%7.2-%7.3	6-5.9
ايطاليا	1.89تريليون دولار	2.11 تريليون دولار	%7.8-%7.8	10-11.6
اسبانيا	1.27 تريليون دولار	1.43 تريليون دولار	%12.8-12.6	5.7-5.9
السويد	547.5 مليار دولار	635.66 مليار دولار	% 7.6-%6.9	11.7-12.3
البرتغال	299مليار دولار	253 مليار دولار	%6.5-%5.8	8.4-9.6
بلجيكا	525 مليار دولار	594.10 مليار دولار	%5.5-%5.5	8.5-10.35
اليونان	189 مليار دولار	214.87 مليار دولار	%11.6-%11.6	7-7.2
الدنمارك	355 مليار دولار	389 مليار دولار	%2.4-%2.3	7.7-8.7
هولندا	910 مليار دولار	1.01 تريليون دولار	%3.6-%3.5	7.6-9.6
النمسا	435 مليار دولار	480.37 مليار دولار	% 7.6-%7.4	11.2-10.2
فنلندا	272 مليار دولار	297.30 مليار دولار	%7.6-%6.7	8.9-9.1
بولندا	599 مليار دولار	679.44 مليار دولار	%5.5-%5.2	17.2-1.6

المصدر: المؤشرات الاقتصادية، على الرابط: ar.tradingeconomics.com تاريخ الاطلاع (2023/02/26)

نلاحظ من خلال الجدول تغير كبير في الناتج الداخلي الخام لعام 2020، في دول الاتحاد الأوروبي باعتبار أنها السنة التي تفشى فيها فيروس كورونا، والتي كان لها تداعيات اقتصادية ومالية كبيرة. لذا نلاحظ تغيرات في أرقام الناتج الداخلي الخام فمثلا في دولة ألمانيا كان في 2019 3.86 تريليون دولار أثناء تفشي الفيروس، لكن خلال عام 2021 نلاحظ تحسن في الناتج الداخلي الخام 4.26تريليون دولار كذلك حال بالنسبة للبطالة التي كانت 5.5 بالمائة في عام 2020 لتبقى

على حالها ف2021 أما نسبة التضخم ف2020 كانت 8.1 لترتفع في 2021 ب8.7 بالمائة، كذلك الحال لمعظم دول الاتحاد الأوروبي حسب الترتيب في الجدول أعلاه نلاحظ تغير في الناتج الداخلي الخام لسنة 2020 ب (2.63 تريليون دولار، 1.89 تريلون دولار،1.27 تريليون دولار، 547.5 مليار دولار، 299 مليار دولار، 525 مليار دولار، 189 مليار دولار،355 مليار دولار،910 مليار دولار، 435 مليار دولار، 272 مليار دولار، 599 مليار دولار)، لترتفع في سنة المقبلة أي 2021 (2.96 تريليون دولار، 2.11 تريليون دولار، 1.43 تريليون دولار، 635.66 مليار دولار، 253 مليار دولار، 594.10 مليار دولار، 214.87 مليار دولار، 389 مليار دولار، 1.01 تريليون دولار، 480.37 مليار دولار، 297.30 مليار دولار، 679.44 مليار دولار)، كذلك الحال بالنسبة لمعدلات البطالة التي ارتفعت في عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا لتنخفض او تبقى كماهي في بعض الدول مثل ألمانيا، فرنسا وايطاليا واسبانيا نسبة البطالة لم ترتفع او تنخفض ما بين سنتي 2020-2021 بلا بقيت إلى حدا ما على حالها وهي كالتالي: 5.5%-5.5% ألمانيا، 7.3%-7.2% فرنسا، 7.8%-7.8% ايطاليا، 12.6%-12.8%اسبانيا، أما بقي دول الاتحاد الأوروبي فتراوحت بين 11.6%باليونان، 2.3 %بالدنمارك

لتبقى على حالها في كلا الدولتين في عام 2021.

في قطاع الطاقة نجد أن القطاع لم يسلم من أثار الفيروس وكذلك ما جرى بين روسيا والسعودية مما أدى لانخفاض غير مسبوق لأسعار العقود الآجلة -37 دولار للبرميل في ابريل 2020 حسب تصريحات رويترز وتتوقع وكالة الطاقة العالمية أن القطاع سيشهد خسائر تقدر ب 400مليار دولار كما أن التدبير الاحترازية التي اتخذتها الدول أثر بشكل كبير على القطاع الخدمي والممثل في السياحة وقطاع النقل والوجبات السريعة، كما أن البطالة ستضر ب 50 بالمائة من العاملين بالقطاع السياحي كما يقول مجلس السياحة والسفر العالمي حيث أتاحت صناعة السياحة نحو 319 مليون ووظيفة، أي نحو10 بالمائة من مجمل الوظائف العالمية في 2018 وحجم القطاع السياحي من الاقتصاد العالمي سنويا -وفق الأرقام الرسمية - يبلغ قرابة 8.5 تريليون دولار، ما يعادل حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، بالإضافة إلى إيران، تركيا وفرنسا والمملكة المتحدة. كما يشير التقرير بان خسائر السياحة قد تصل إلى 2.1 تريليون دولار (المبروك، 2021، صفحة 289).
أما قطاع الطيران يعتبر من بين أكثر القطاعات تضررا، حيث تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة مع تراجع حركة الطائرات، وخفضت شركات الطيران الرحلات الجوية، وألغى المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات، كما فرضت

حكومات الاتحاد الأوروبي قيودا على السفر في محاولة منها لاحتواء الوباء (لورا، 2020)، وقد قدر الاتحاد الدولي للطيران بان خسائر شركات الطيران من جراء الأزمة تصل إلى 113مليار دولار (المبروك، 2021، صفحة 289).

نجد أيضا تأثر أسواق الأسهم والسندات: حيث تأثرت أسواق الأسهم والسندات بسياسات الحجر الصحي والعزل وأدى ذلك إلى خفض الاستهلاك والطلب والاستفادة من المنتجات والخدمات.

ففي أوروبا مثلا انخفضت العوائد المالية حيث وصلت إلى مستويات ضغط السوق التي واجهتها أزمة منطقة اليورو في 2011-2012، انخفض (مؤشر داكس الألماني) وهو مؤشر الأسهم لأكبر 30 شركة ألمانية، و(مؤشر FTSE 100 البريطاني) من اكبر مؤشرات الأسهم البريطانية، حيث يضم أسهم 100 شركة بريطانية في بورصة لندن، ومؤشر EURO STOXX50) مؤشر منطقة اليورو ويضم اكبر 50 شركة ليس في أوروبا ولا في الاتحاد الأوروبي ولكن في منطقة اليورو، ولكنها ارتفعت بشكل ملحوظ بعد الموافقة على حزمة الإنقاذ من الاتحاد الأوروبي.

أما أسواق السندات: في أوقات الأزمات، يتدافع المستثمرون تجاه السندات الحكومية والاحتماء بها كملاذ امن لإعادة توزيع استثماراتهم بالتحول من الأصول الخطرة نسبيا إلى أصول أكثر أمانا. واتبعت الأسواق هذه القاعدة منذ بداية تفشي فيروس كورونا، بينما بلغت عائدات السندات في جميع أنحاء العالم أدنى مستوياتها القياسية وفي المقابل ارتفعت الأسعار (بوربة،، 2021، الصفحات 203-204).

3– خطط التعاون الأوروبي لمواجهة تفشي فيروس كورونا–قراءة في الاستراتيجيات ومستويات التعاون–

اتخذ الاتحاد الأوروبي عدداً من التدابير والآليات التنظيمية وفرض قيودا مشّددة على دول الاتحاد للحد من انتشار الفيروس، ويمكن إجمالها في مايلي:

3–1 الاستراتيجيات المتخذة من طرف دول الاتحاد الأوروبي لمواجهة فيروس كورونا:

أ– **على مستوى المفوضية الأوروبية:** قررت المفوضية الأوروبية في 20 مارس 2020 إنشاء احتياطيات إستراتيجية من المواد الطبية، خاصة أجهزة التنفس والكمامات، وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لوباء كورونا. حيث أفاد "**يانس لينارتش**" المفوض المكلف بشؤون الأزمات الإنسانية، على أن المفوضية ستقوم بتمويل (90 %) من مشتريات دولة عضو أو أكثر من دولة لتخزين هذه الاحتياطيات (فايد، 2020).

و في 27 ماي 2020، اعتمدت المفوضية الأوروبية فكرة أطلقت عليها اسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي"، كانت قد دعت إليها كل من فرنسا وألمانيا وهي مبادرة مشتركة من اجل الانتعاش الأوروبي في مواجهة الأزمة حتى يتسنى لأوروبا الخروج منها وفي 17 ديسمبر 2020، اعتُمد الإطار المالي المتعدد السنوات لفترة 2021-2027، مما يتيح اعتماد خطة إنعاش غير مسبوقة بمبلغ إجمالي قدره 750 مليار يورو بما في ذلك 390 مليار يورو في شكل إعانات. وبمقتضى

هذا الاتفاق، طُبق مبدأ المديونية المشتركة نيابةً عن جميع الدول الأعضاء لأول مرة، ليكون بذلك نقطة تحوّل غير مسبوقة للصرح الأوروبي ودليلاً واضحًا على التضامن الأوروبي.

وستحصل فرنسا عمليًا على زهاء 40 مليار يورو تُسهم في تمويل الخطة الوطنيّة للإنعاش. وسيكون الانتعاش أقوى وأسرع في أوروبا بفضل هذا التنسيق بين الدول الأعضاء (التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا، وزارة أوروبا و الشؤون الخارجية، ، 2021).

كما كشفت المفوضية عن اقتراح موازنة أولية بقيمة 50 مليوناً يورو لتمويل هذا الأمر. وجاء ذلك في حين أعلنت المفوضية الأوروبية عن استعداد الصين تقديم 2 مليون كمامة جراحية، و50 ألف مجموعة اختبار، و50 ألف كمامة اعتيادية لدول الاتحاد الأوروبي.

كما وقد اقترحت المفوضية الأوروبية حظر دخول المسافرين بين دول الاتحاد لمدة (30) يوماً، في خطوة غير مسبوقة تهدف إلى الحد من انتشار وباء كورونا، ويستثني عمال النقل والرعاية الصحية والعائدين إلي بلادهم والعاملين عبر الحدود (فايد، 2020).

ب-**على مستوى دول الاتحاد الأوروبي**: اتخذ رؤساء الدول والحكومات عدداً من التدابير لتنسيق الجهود الأوروبية في مجال الصحة العامّة وحماية المواطنين الأوروبيين والتخفيف من حدّة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الوباء ومنها:

*__حيازة معدات طبية مشتركة__، كتجهيزات الوقاية وأجهزة التنفّس والمستلزمات المخبريّة وذلك بإنشاء أول احتياطي مشترك للمعدات الطبية وإبرام صفقات عمومية مشتركة لشراء تجهيزات الوقاية الفردية. ويستدعي ذلك أيضًا تنسيق الجهود من أجل زيادة القدرات الإنتاجية. وبموازاة ذلك، أصبح من الضروري الحصول على إذن من أجل تصدير تجهيزات الوقاية الفردية إلى خارج أوروبا.

*__تضافر الجهود لتمكين المواطنين الأوروبيين المسافرين العالقين خارج الاتحاد الأوروبي من العودة إلى ديارهم.__

* __تيسير حركة السلع والبضائع داخل الاتحاد الأوروبي__، بفضل ممرات إمداد ذات أولوية على الحدود الداخلية من أجل تزويد المستشفيات والمتاجر والمصانع خصوصاً، بل وتيسير تنقّل الأشخاص متى دعت الحاجة إلى ذلك، لا سيّما عمّال المناطق الحدودية أو المواطنين الأوروبيين العائدين إلى ديارهم.

* __التصدّي للأزمة من خلال إعادة تخصيص 37 مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي__ بموجب سياسة التماسك.

*__دعم المنشآت من خلال تبسيط القواعد لتيسير الحصول على المساعدات__ الحكومية.

* **تعليق قواعد "ميثاق الاستقرار" كي يتسنّى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم التقيّد بقواعد الميزانية في مواجهة الجائحة** (التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا، وزارة أوروبا و الشؤون الخارجية، ، 2021).

***خطة الدعم الاقتصادي:** خطة الإنعاش الاقتصادي وافق أعضاء البرلمان الأوروبي على خطة "المرونة والتعافي"مما يمهد الطريق للدول الأعضاء للوصول إلى حوالي 700 مليار أورو في صورة قروض للتغلب على الآثار الاقتصادية الأزمة كورونا ("البرلمان الأوروبي يوافق على خطة واسعة للتعافي الاقتصادي من كورونا، ، 2021).

وسيتم توزيع المنح، التي يبلغ قيمتها حوالي 300 مليار يورو للإنفاق على الاستثمارات والإصلاحات الخاصة بتحفيز اقتصاديات الدول. وسوف تشمل خطة التعافي بالتكتل إجراءات سيتم تنفيذها من فيفري 2020 حتى أوت 2026 ، ويمكن أيضا تمويل المشروعات التي تم الموافقة عليها قبل إعداد الخطة.

إضافة إلى "برنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة آثار الجائحة" وهو برنامج استثنائي اعتمده البنك المركزي الأوروبي يقوم بموجبه إعادة شراء ما يوازي 1850 مليار يورو من ديون الدول والمنشآت في منطقة اليورو في الأسواق (سيليني، 2021، صفحة 605).

***تخصيص الدعم المالي للبحث العلمي:** ويشمل ذلك منح 220 مليون يورو لدعم البحوث المتعلقة بإيجاد لقاح للفيروس وإنشاء منصة بيانات مشتركة خاصة بالبحوث المتعلقة بوباء فيروس كورونا المستجد، كما تم منح 164 مليون يورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة للمساعدة في إيجاد حلول لمواجهة الوباء (سيليني، 2021، الصفحات 605-606).

وعلاوةً على ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى "برنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة آثار الجائحة" وهو برنامج استثنائي اعتمده البنك المركزي الأوروبي سيقوم بموجبه بإعادة شراء ما يوازي 1850 مليار يورو من ديون الدول والمنشآت في منطقة اليورو في الأسواق.

وتجلّى التضامن بين البلدان الأوروبية يومياً على نحو عملي، وذلك من خلال استقبال المرضى لتخفيف العبء الذي تنوء به البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة ومن خلال التبرّع بالمعدات الطبيّة إذ تلقّت إيطاليا مثلاً أكثر من ثلاثة ملايين قناع واقي من البلدان المجاورة ومن خلال تنسيق الجهود بهدف إعادة أكثر من 78 ألف مواطن أوروبي إلى ديارهم كانوا عالقين في الخارج ومنهم 8 آلاف مواطن فرنسي وأخيراً من خلال إقامة برامج بحثيّة مشتركة.

وأنشأت المفوضية الأوروبية آلية تعنى بمراقبة تطبيق التدابير في حالات الطوارئ التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل كفالة احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي.

وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التحدّث بصوت واحد مع المختبرات الصيدلانية فيما يخص شراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا بغية ضمان تزويد المواطنين الأوروبيين وغيرهم باللقاح. وطلب الاتحاد الأوروبي الحصول على أكثر

من مائتي مليون جرعة من أجل تلقيح مائة مليون شخص في أوروبا، إذ أنه يتوخى حماية الأوروبيين وضمان السلامة والفعالية. وقد خضعت اللقاحات التي تم تطويرها إلى تقييم مشترك أجرته الوكالة الأوروبية للأدوية، وسمحت الوكالة في 21 ديسمبر 2020 بطرح اللقاح الأول الذي طوّرته شركة **فايزر** في الأسواق. واتّفقت الدول الأعضاء على أن تبدأ معا حملات التلقيح في 27 و28 و29 ديسمبر 2020.

3-2 تقييم مستوى التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي من اجل الحد من تداعيات فيروس كورونا:

يمثل فيروس كورونا المستجد تحديا كبيرا لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك نظرا للآثار والتداعيات التي خلفها على جميع المستويات، حيث وقف اكبر اتحاد اقتصادي ومالي عاجزا على مواجهة هذه الفيروس نظرا لسرعة تفشيه وكذا صعوبة احتوائه. لهذا سعت دول الاتحاد الأوروبي تكثيف مستويات التعاون والتضامن الأوربيين. وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال تقييم مستوى التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي مع إبراز مدى التزام أو عدم التزام هذه الدول بمبدأ التضامن الأوروبي.

إن تسارع تفشي فيروس كورونا، ادخل دول الاتحاد الأوروبي نحو الإغلاق على نفسها واتخاذ تدابير احترازية منها الحجر الصحي وإغلاق الحدود البرية والجوية وحتى البحرية والتفاوض من اجل الحصول على جرعات التلقيح، فبدلا من التعاون من اجل إدارة الأزمة الصحية بشكل جماعي، وهو ما اثر على الدول المتضررة التي شهدت ارتفاع في عدد الإصابات كاسبانيا وايطاليا على سبيل المثال. وعليه يمكن وضع تصوريين للتعاون الأوروبي أولهما يتمثل في:

أ-فشل دول الاتحاد الأوروبي في تسيير الأزمة الصحية-فيروس كورونا-: يرجع فشل استجابة الاتحاد الأوروبي الأولية لمواجهة أزمة كورونا إلى ثلاثة أسباب:

- المستوى المالي: لا يزال الاتحاد الأوروبي يعاني من عدم وجود سياسة نقدية موحدة، بسبب الوسائل غير الكفؤة في إدارة الأزمات، والاستهانة بمعايير الانضمام إلى العملة الموحدة، مما أدى إلى حلول غير فعّالة في أزمات مالية سابقة واجهها الاتحاد مثل الأزمة المالية العالمية 2007-2008 وأزمة الديون السيادية 2011-2012. وهو ما انعكس على أداء دول الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة كورونا، حيث أنتج مزيجاً غير مستقر من الإجراءات المتضاربة بين مؤسسات الاتحاد وبين حكومات الدول الأعضاء (تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الاوروبي و مستقبله، 2020).

- **المستوى المؤسساتي** :يواجه الاتحاد الأوروبي منذ نشأته مشكلة في آليات اتخاذ قراراته، ورغم توسع صلاحيات مؤسسات الاتحاد الأوروبي في اعتماد آلية اتخاذ القرارات بالأغلبية بدلاً من الإجماع، فالصدام الموجود بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وحكومات دول الأعضاء حول أزمة الديون السيادية 2011-2012، عاد ليظهر من جديد أثناء تفشي فيروس كورونا وكيفية مواجهة هذا الفيروس، فالاتحاد لديه آليات تُمكنه من اتخاذ قرارات بموجب السلطة الممنوحة إليه من الدول الأعضاء،

لكن هذه الآليات نفسها تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء حتى تصبح فعّالة. (تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الاوروبي و مستقبله، 2020).

– **المستوى السياسي** :خلال هذه الأزمة بدا واضحاً أن الدول الأعضاء ترددت بين إظهار التضامن مع الوحدة الأوروبية وبين الضغوط السياسية الداخلية التي تواجهها بسبب المواقف المختلفة لشعوبها من أزمة كورونا خلال الأشهر الثلاث الأولى، حيث نتجت هذه المواقف بسبب الآثار المتباينة للأزمة على المستويين الصحي والاقتصادي، والتي تفاقمت داخلها الضغوط السياسية على خلفية التشكيك بالاتحاد الأوروبي التي تقودها جماعات وأحزاب اليمين المتطرف التي شهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي تأثيرها في أوروبا. (سيليني، 2021، صفحة 610)

ب–غياب التعاون والتضامن مابين دول الاتحاد الأوروبي: اتضح هشاشة مبدأ التضامن لدى دول الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الانقسامات التي حدثت بين دوله، وهذا راجع بالأساس إلى تنامي الأنانية الوطنية، كما يرجع السبب الى أزمة كورونا التي أعادت رسم الحدود الوطنية داخل أوروبا، لأن الاتحاد الأوروبي لم يتصرف باعتباره جماعة ووحدة إقليمية، وإنما ترك هامشا واسعا للمبادرات الوطنية ما يعني تصرف دوله بشكل منفرد. **و**من مظاهر غياب التضامن الاوروبي نجد:

* انقسامات بين دول الشمال ودول الجنوب، فقد رفضت دول الشمال كألمانيا وهولندا طلب الاستعانة الجماعية الذي تقدمت به كل من إيطاليا وإسبانيا، بدعم من فرنسا وبلجيكا وغيرها من دول الجنوب.

* عانت صربيا العضو في الاتحاد الاوروبي من تنكر دول الاتحاد وتجاهلها لطلباتها المتكررة بتزويدها بمعدات ولوازم طبية لمواجهة فيروس كورونا، مما دفع رئيسها "الكسندر فوسيك" الى القول ان التضامن الاوروبي غير موجود وان الاتحاد حبرا على الورق فقط.

* رفضت بعض دول الاتحاد مثل ألمانيا وهولندا مفهوم المسؤولية الجماعية في تحمل أعباء أزمة كورونا مثل إصدار سندات كورونا لتكون آلية ديون متبادلة لتقليل التداعيات الاقتصادية للأزمة.

*يمتلك الاتحاد الاوروبي الية الحماية المدنية والتي يعمل بموجبها مركز الازمات التابع للاتحاد الاوروبي والذي يسمى ايضا مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ، فهو يراقب من خلاله الكوارث الطبيعية والاصطناعية على مدار الساعة، وبالتالي عندما لا تتمكن دولة من دول الاتحاد الاوروبي التعامل مع الازمة تتوجه الى طلب المساعدة من هذا المركز.

و مع بدايات تفشي فيروس كورونا في ايطاليا في فيفري 2020 طالبت الاخيرة مساعدة من المركز، لكن الدول الاوروبية لم تستجب ولم ترسل الامدادات اللازمة لها.

* هدد الاتحاد الاوروبي بحظر تصدير اللقاحات المضادة لفيروس كورونا إلى بريطانيا للاحتفاظ بالجرعات لمواطنيه، في وقت تواجه فيه الدول موجة ثالثة بما يهدد خطط استئناف حركة السفر في صيف 2020.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية "**أورسولا فون دير لاين**"أن الوضع الوبائي يزداد سوءا مع وصول عدد الوفيات في الاتحاد الأوروبي 550 ألفا ولم يتم تحصين سوى عُشر سكانه. فتكون ذروة الموجة الثالثة في الدول الأعضاء تحتاج لتسريع وتيرة التطعيم، ويعد هذا مؤشر على توتر العلاقات بين بريطانيا والاتحاد بعد خروجها منه. (السند، 2021)

خاتمة

إن انتشار فيروس كورونا في العالم، وفي دول الاتحاد الأوروبي شكل صدمة كبيرة لها، فصدمة الإغلاق والانعزال وعمل كل دولة على حماية نفسها ومواطنيها من عدوى تفشي الفيروس، اظهر من جديد دور الدولة القائم على حفظ الأمن وأن الدولة هي الملاذ في وقت الأزمات والكوارث الكبرى. لكن هذا لا يعني عدم وجود تعاون بين دول الاتحاد الأوروبي بل العكس من ذلك ظهرت بوادر للتعاون والتنسيق من خلال مبدأ التضامن الأوروبي مع تقديم المساعدات الطبية والمواد الصيدلانية، كما تم حظر دخول المسافرين كخطوة للحد من تفشي الفيروس باستثناء العمال والأطباء، إضافة إلى استراتيجيات أخرى كخطط الدعم الاقتصادي والمالي لبعض الدول المتضررة كايطاليا واسبانيا وغيرها.

لكن تسارع تفشي الفيروس داخل دول الاتحاد الأوروبي، أدى إلى بروز ضعف وهشاشة هذا الاتحاد من خلال المشاكل المالية الموجودة بين مؤسسات الاتحاد ودوله الأعضاء، دون أن ننسى المشكلة التي يعاني منها الاتحاد وهي مشكلة آلية اتخاذ القرار التي عرقلة من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب.

إضافة إلى المشاكل السياسية والضغوط الداخلية لشعوب الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كورونا والتي أظهرت رفضها لبعض الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة للحد من تفشي الفيروس.

وكنتيجة أخيرة اظهر وضع الاتحاد الأوروبي عدم التزام دوله بمبدأ التضامن، كما أبان عن ضعف أدوار المفوضية الأوروبية التي عجزت عن القيام بدور تنسيقي بين دوله، وتجلى غياب ذلك عبر قيام الدول الأعضاء فيه بالتحرك بشكل منفرد أو انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصا في مسالة إغلاق الحدود وتطبيق سياسات العزل وإجراءات التفتيش، هذه الأمور التي أظهرت انتهاء عصر التضامن الأوروبي.

لذلك تفتح مرحلة ما بعد كورونا العديد من التحديات التي من شانها أن تشكل هذه كبيرة في الدعائم الأساسية للاتحاد ومن أبرزها دعامة الوحدة وذلك وسط غياب مظاهر التضامن والتعاون وانكفاء الدول ضمن حدودها، بحيث عمقت أزمة كورونا من هشاشة الاتحاد الذي تضرر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدء بالأزمة الاقتصادية العالمية 2008 مرورا بأزمة اللاجئين، وتداعيات البريكسيت وصولا إلى الأزمة المتولدة عن جائحة كورونا.

قائمة المراجع:

بحث منشور في دورية علمية:

– المجالي غيث طلال فايز، (2021). "التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي". الجزائر.دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13(01)، صفحة 10.

– بورية كاتية، (جانفي 2021). "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا: الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر " . الجزائر.مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12(01) ، الصفحات 203–204.

– جمجموم عبد اللطيف غازي، (جوان 2020). "كورونا فيروس والاستفادة من دروس كورونا سارس". مجلة الإعجاز العلمي، جدة:الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القران والسنة، (47)، صفحة 2.

– سيليني نسيمة، (2021). "تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة كورونا –كوفيد19–" .الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58 (02)، صفحة 605.

فصل من كتاب:

– حساني عبد الرزاق، سناء الرئيس، محمد النبي. (2020). الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا: دراسة حالة الاقتصاد التركي". (نداء مطشر صادق)، في الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، ط1. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.صفحة587.

بحث منشور في أعمال مؤتمر:

– المبروك مجدي عثمان سالم، أسامة محمد منصور العماري، (2021). " مدى تأثر الاقتصاد العالمي والليبي بجائحة كورونا"، ورقة عمل مقدم في مؤتمر حول تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فبراير 2021، برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

مواقع الانترنت:

– جونز لورا. (2020)، *"فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي"*، تاريخ الاسترداد 30 09, 2022، من www.bbc.news

– احمد حاتم (2021)، "كورونا يعصف باقتصادي منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي في 2020"، تاريخ الاسترداد 28 09, 2022، من www.aa.com.tr

–بدون مؤلف (2021)، كورونا.....حصيلة قياسية بفرنسا واسبانيا وإلغاء لاحتفالات العام الجديد بايطاليا"، تاريخ الاسترداد 02 09, 2022، من www.aljazeera.net

- بدون مؤلف(2020)، آثار مدمرة للجائحة على الاقتصاد الأوروبي...و طريق التعافي محفوف بالغموض"، تاريخ الاسترداد 30 09, 2022، من جريدة العرب الاقتصادية: www.aleqt.com

-بدون مؤلف(2021)، "البرلمان الأوروبي يوافق على خطة واسعة للتعافي الاقتصادي من كورونا، تاريخ الاسترداد 01 10, 2022، من مصراوي: www.masrawy.com

-بدون مؤلف (2021)، التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية "، تاريخ الاسترداد 30 09, 2022، من الميادين نت، : www.almayadeen.net

-بدون مؤلف (2021)، التضامن الأوروبي في مواجهة فيروس كورونا، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، تاريخ الاسترداد 30 09, 2022، من diplomatie.gouv.fr

-بسمة فايد(2020)، " إجراءات الاتحاد الأوروبي لمواجهة فيروس كورونا المستجد"، تقرير صادر عن المركز الأوروبي لدارسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات،.

-بدون مؤلف (2021)، تداعيات جائحة فيروس كورونا على مستقبل الاتحاد الأوروبي"،تاريخ الاسترداد 28 09, 2022، من مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، : www.akhar-alkhaleej.com

-بدون مؤلف (2021)، فيروس كورونا، أوروبا تتجاوز عتبة المليون وفاة بسبب الوباء، تاريخ الاسترداد 10 28, 2022، من www.france24.com

www.en.wikipedia.org/wiki/template :COVID-19pandemic-data 28/10/2022